

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

## الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

- دراسة حالة بلدية البويرة -

تحت إشراف:

د. بوضياف مختار

من إعداد الطالبين:

➤ حماش كمال

➤ عباس أعمار

### لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الاستاذ
رئيساً	جامعة البويرة	أستاذ	أد. علام عثمان
مشرفاً	جامعة البويرة	أستاذ محاضر "ب"	د. بوضياف مختار
مناقشاً	جامعة البويرة	أستاذ محاضر "أ"	د. رسول حميد



# شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا في أداء هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اهله  
وصحبه أجمعين

يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الذي أشرف على هذا  
العمل والذي لم يبخل بجهده وبنصائحه وتوجيهاته

وإلى كل من ساعدنا من بعيد وقريب لإتمام دراستنا، وانجاز هذا العمل،

إلى زملائنا في العمل على تعاونهم وتوجيهاتهم بآرك الله فيهم وجزاهم الله خيرا

والشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مراجعة هذه المذكرة ومناقشتها

# إهداء

أهدي ثمرة تعبى وجهدى

إلى من علمنى أن العلم هو مفتاح النجاح فى الحياة والذى رحمة الله عليه

إلى من علمتنى الصبر والحب والعطاء أمى رحمة الله عليها

إلى زوجتى الغالية التى صبرت علىا فى أدائى لهذا العمل

إلى قرة عيني أولادى رقيق، خالد ولينا

إلى إخوتى وأخواتى وكافة أقاربنى، إلى كل من ساعدنى من قريب أو بعيد لإنجاح هذا العمل.

حماش كمال

# إهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

بكل ما تحمله كلمة إهداء من معاني تجمع بين الامتنان والشكر والإخلاص والتقدير.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من

كانت مرآة قلبي زوجتي التي ساندتني في إتمام دراستي سيلينا إلى قرّة عيني أبنتي ملاك.

إلى الجد والأب الحنون كمال وزوجته الكريمة والخالة الصغيرة الحنونة فراح والخال علي.

إلى الأخت ونعم الأخت وزوجها جيلالي وأولادها هاجر، إسحاق، أنيا.

وأصدقائي إلى زملائي في العمل إلى من شاركني عناء هذا العمل وإلى روح الأستاذ الطاهرة الأستاذ

قرين رحمه الله

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

عباس أعمر

الملخص

### ا. الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة وتحليل آليات الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية، مع التركيز على الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه العملية. تتناول المذكرة أهمية الرقابة في ضمان الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية، وتقييم مدى شفافية ومساءلة الأجهزة الإدارية والمالية في هذا السياق.

بالإضافة إلى ذلك، تستعرض المذكرة دور كل من الرقابة الإدارية والمالية في مراقبة تنفيذ الميزانية، وتقدم توصيات لتعزيز فعالية هذه الرقابة لضمان تحقيق أهداف التنمية المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة، الميزانية، الجماعات المحلية.

### II. Abstract:

The present note aims to study and analyse the mechanisms for monitoring the implementation of the community's budget, with a focus on the legal and regulatory frameworks governing this process. The note addresses the importance of oversight in ensuring the optimal and effective use of community-based financial resources and assessing the transparency and accountability of administrative and financial bodies in this context. In addition, the note reviews the respective roles of administrative, financial and popular oversight in monitoring budget implementation and makes recommendations for enhancing the effectiveness of such oversight to ensure the achievement of local development goals.

**Keywords:** Oversight, budget, communities.

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	كلمة شكر
II	الإهداءات
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	مقدمة
<b>الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة..... ص 01 - ص 13</b>	
02	تمهيد الفصل:
03	المبحث الأول: ماهية الرقابة
03	المطلب الأول: مفهوم الرقابة
04	المطلب الثاني: مبادئ الرقابة المالية
05	المطلب الثالث: أهداف الرقابة
06	المبحث الثاني: أنواع الرقابة
06	المطلب الأول: رقابة المراقب الميزانياتي
08	المطلب الثاني: لجنة الصفقات العمومية
10	المبحث الثالث: الرقابة البعدية على تنفيذ ميزانية
10	المطلب الأول: رقابة المفتشية العامة للمالية
11	المطلب الثاني: رقابة مجلس المحاسبة
12	المطلب الثالث: رقابة الجهات القضائية
13	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية..... ص 15 - ص 28</b>	
15	تمهيد الفصل
16	المبحث الأول: ماهية ميزانية الجماعات المحلية
16	المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية
17	المطلب الثاني: خصائصها

فهرس المحتويات

18	المطلب الثالث: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية
19	المبحث الثاني: . مراحل إعداد تنفيذ الميزانية الجماعات المحلية
20	المطلب الأول: مرحلة تحضير
20	المطلب الثاني: مرحلة الاعتماد
21	المطلب الثالث: مرحلة التنفيذ
21	المبحث الثالث: الاعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية
22	المطلب الأول: الآمرون بالصرف
24	المطلب الثاني: المحاسبون العموميون
25	المطلب الثالث: أنواع الرقابة الممارسة على ميزانية الجماعات المحلية
28	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة .....ص30 - ص47	
30	تمهيد الفصل:
31	المبحث الأول: التعريف ببلدية البويرة وميزانياتها
31	المطلب الأول: تعريف بلدية البويرة
31	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة
35	المطلب الثالث: ميزانية بلدية البويرة
36	المبحث الثاني: مراحل اعداد ميزانية بلدية البويرة
36	المطلب الأول: نفقات الجماعات المحلية
38	المطلب الثاني: إيرادات الجماعات المحلية
40	المبحث الثالث: الرقابة على ميزانية التجهيز والاستثمار
40	المطلب الأول: الرقابة على تنفيذ نفقات قسم التسيير
42	المطلب الثاني: الرقابة على ميزانية التجهيز والاستثمار
47	الخلاصة
49	الخاتمة
52	قائمة المراجع
	الملاحق

قوائم الجداول

والأشكال

## قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
38	نفقات قسم التسيير والتجهيز لبلدية البويرة لسنة 2023 (الوحدة دج)	01
39	إيرادات قسم التسيير بلدية البويرة (دج)	02

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
34	الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة	01
38	نفقات قسم التسيير والتجهيز لبلدية البويرة لسنة 2023	02

# مقدمة

## 1. توطئة:

تعد الجماعات المحلية من أبرز المؤسسات التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية للمواطنين وإدارة الموارد المحلية بكفاءة. وفي إطار تحقيق هذه الأهداف، تلعب الميزانية العامة للجماعات المحلية دوراً محورياً حيث تمثل الخطة المالية التي تعكس السياسات العامة والبرامج التنموية.

فمراحلها تبدأ من التخطيط والتقدير المالي مروراً بإقرار الميزانية من الجهات المختصة وصولاً إلى تنفيذها الفعلي على أرض الواقع. يعد التنفيذ الفعلي للميزانية المرحلة الأهم والأكثر حساسية حيث تتجلى فيها مدى قدرة الجماعات المحلية على تحقيق أهدافها المالية والتنموية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

أهمية الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية تتجلى في ضمان الامتثال للسياسات المالية الموضوعية، والحد من أية انحرافات أو تجاوزات قد تطرأ خلال تنفيذ الميزانية. الرقابة الفعالة تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتضمن الاستخدام الرشيد للأموال العامة بما يحقق التنمية المستدامة. وتشمل هذه الرقابة عدة مستويات بدءاً من الرقابة الداخلية التي تمارسها الأجهزة الرقابية داخل الجماعات المحلية نفسها، وصولاً إلى الرقابة الخارجية التي تقوم بها مؤسسات مختصة مثل ديوان المحاسبة والهيئات الرقابية المستقلة.

تتسم عملية الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية بالعديد من التحديات والمعوقات، أبرزها التعقيدات الإدارية والبيروقراطية. وضعف نظم المعلومات المالية. وقلة الموارد البشرية المؤهلة للقيام بمهام الرقابة. إضافة إلى ذلك، قد يواجه القائمون على الرقابة تحديات تتعلق بالتنسيق بين مختلف الجهات المعنية وضمان استقلالية الأجهزة الرقابية بعيداً عن الضغوط السياسية أو الإدارية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تطوير نظم الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية. من خلال تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملية الرقابة، وتطوير الكفاءات البشرية من خلال التدريب المستمر، واستخدام التقنيات الحديثة في نتج العمليات المالية ومراقبة تنفيذ الميزانية. من شأن هذه الإجراءات أن تعزز كفاءة الرقابة وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية بشكل أفضل.

نظام الرقابة المثالي على تنفيذ الميزانية يجب أن يتسم بالشمولية والشفافية والفاعلية. ويعني ذلك أن تشمل الرقابة جميع مراحل تنفيذ الميزانية. وتتيح للمواطنين ولأصحاب المصلحة الاطلاع على كيفية إدارة الأموال العامة. وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب حال اكتشاف أية انحرافات أو تجاوزات. علاوة على ذلك، فإن الفاعلية تتطلب وجود آليات واضحة ومتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية والتأكد من تطبيقها بشكل يحقق الفائدة المرجوة.

إن البحث في موضوع الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية يفتح آفاقا واسعة لفهم أفضل للواقع المالي والإداري لهذه الجماعات، ويساهم في تحديد مكامن القوة والضعف في نظم الرقابة الحالية. كما يتيح المجال لتقديم مقترحات وتوصيات عملية تهدف إلى تحسين عملية الرقابة وتعزيز كفاءتها، بما ينعكس إيجابا على أداء الجماعات المحلية وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة القول، تعد الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية عنصرا حيويا لضمان تحقيق الأهداف المالية والتنموية المرجوة وهي عملية تتطلب تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات المعنية. من خلال البحث والدراسة المستفيضة لهذا الموضوع، يمكن تقديم إسهامات علمية وعملية تسهم في تعزيز كفاءة الرقابة المالية والإدارية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة بما يخدم مصلحة المجتمع ويعزز التنمية المحلية المستدامة.

## 2. إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية؟ وما واقع ذلك في بلدية البويرة؟

ومن خلال ما سبق إشكالية بحثنا والتي تدور حول:

ما مدى تأثير الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية؟

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) ما هي الآليات القائمة لرقابة تنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية؟
- (2) ما هي أهم التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ هذه الميزانيات؟
- (3) ما هي السياسات والإصلاحات الممكنة لتعزيز الرقابة والمراقبة على تنفيذ الميزانيات بشكل أفضل؟

### 3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- 1) تكثيف الرقابة على تنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية يقلل من حالات الفساد والتلاعب بالأموال العامة.
- 2) الإصلاحات القانونية التي تعزز استقلالية هيئات الرقابة المالية تسهم في تحقيق نتائج أفضل في الرقابة.
- 3) تعتبر الرقابة فعالة في الحفاظ على المال العام، ويظهر ذلك في مدى تنفيذ ميزانية البلدية وخضوع هذه الأخيرة إلى عدة جهات مختصة في تنفيذها.

### 4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- الرغبة منا في فهم كيفية إدارة الموارد المالية بشكل فعال على مستوى الجماعات المحلية.
- وجود خبرة عملية في مجال الرقابة المالية والإدارية على الجماعات المحلية.

### 5. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى توضيح السلطات الخولة بالرقابة، وإجراءات الرقابة على تنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية ، وتطبيق ذلك على بلدية ولاية البويرة في القوانين والتعليمات والتنظيمات الجديدة.

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ التعرف على عمليات الرقابة.
- ✓ تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ تطوير السياسات والإصلاحات التي تعزز استقلالية هيئات الرقابة.

### 6. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- التعرف على عمليات الرقابة.
- تحليل التحديات والعوائق التي تواجه عملية الرقابة على تنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية.
- تحليل تأثير السياسات والإصلاحات القانونية على كفاءة وفعالية الرقابة المالية.
- تقديم توصيات لتحسين أداء الجهات المعنية بتنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية.

## 7. حدود الدراسة:

يتعلق الجانب النظري بدراسة هيئات رقابة تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية، وميزانية الجماعات المحلية، ويتعلق الجانب التطبيقي بدراسة حالة تنفيذ الرقابة على تنفيذ ميزانية بلدية ولاية البويرة، بأخذ عملية بقسم التسيير، وعملية بقسم التجهيز لسنة 2023.

## 8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على تحليل النصوص والآراء واستخراج الأحكام المناسبة وذلك من خلال دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية وميزانيتها وطرق الرقابة عليها، إذ يعد المنهج الوصفي الأنسب لتجميع البيانات وتلخيصها، كما أن المنهج التحليلي يساعدنا في تحليل النصوص المتعلقة بميزانية الجماعات المحلية ودورها في عملية عرض وتوضيح الأفكار وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اعتمادا على جداول ومعطيات مزيدة بنسب.

### الأدوات المستخدمة:

الزيارة الميدانية لمكان التبرص (بلدية البويرة، ولاية البويرة) وتتبع إجراءات ممارسة الرقابة على النفقات من خلال الوثائق الداخلية للبلدية. وكذا القيام بمجموعة من اللقاءات التي أجريناها مع موظفي البلدية.

## 9. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية، وأغلبها تناولت الرقابة في القوانين والملغاة كالقانون رقم 18-17 المتعلق بقوانين المالية، والقانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، ولكن دراستنا تناولت الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية وفق القانون العضوي رقم 84-15 المتعلق بقوانين المالية، والقانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

**10. هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الرقابة وهيئات الرقابة.
- الفصل الثاني: تناول ميزانية الجماعات المحلية.
- الفصل الثالث: خصص للدراسة التطبيقية في بلدية البويرة.

# الفصل الأول

## الرقابة وهيئات الرقابة

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

### تمهيد:

الرقابة تمثل عملية أساسية في مجتمعاتنا الحديثة، حيث تهدف إلى مراقبة ومراجعة الأنشطة والسلوكيات لضمان التزامها بالقوانين والمعايير المحددة. وتتنوع هيئات الرقابة بشكل كبير حسب المجالات والقطاعات التي تعمل فيها، سواء كانت في القطاع العام أو الخاص.

تعد هيئات الرقابة أساسية لضمان الشفافية والنزاهة، وهي تلعب دوراً حيوياً في حماية حقوق الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في النظم الاقتصادية والاجتماعية. يمكن أن تكون هيئات الرقابة مستقلة أو تابعة للحكومة، وتعتمد على قوانين وإجراءات محددة لأداء مهامها بكفاءة ونزاهة.

سيتم خلال هذا الفصل استكشاف مفهوم الرقابة، وأهميتها في المجتمعات الحديثة، بالإضافة إلى تحليل دور هيئات الرقابة وأنواعها في مختلف القطاعات، مع التركيز على الآليات والأدوات المستخدمة لضمان فاعلية الرقابة وتحقيق أهدافها.

سوف يتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية الرقابة.**

**المبحث الثاني: هيئات الرقابة.**

**المبحث الثالث: الرقابة البعدية على تنفيذ ميزانية.**

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

### المبحث الأول: ماهية الرقابة

الرقابة أحد الجوانب الحيوية في إدارة الأعمال والمؤسسات، حيث تمثل نظاماً متكاملًا يهدف إلى تقييم الأداء ومراقبته لضمان التزام الفردي والجماعي بالمعايير والقوانين المحددة. تتنوع أشكال الرقابة بحسب القطاع والمجال، وتتضمن عمليات مثل المراقبة المالية، والمراجعة الداخلية، والمراقبة الإدارية. تسعى الرقابة إلى تحقيق الاستدامة والشفافية والنزاهة، وتعد أداة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسات والحفاظ على سمعتها وثقة الأطراف المعنية بها.

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة

#### التعريف الرقابة:

تعددت تعاريف الباحثين في الرقابة نجد منها:

وفقا لفايول الرقابة تعني: "التحقق مما إذا كانت كل الأمور تحدث وفقا للخطة المعتمدة، والتعليمات الصادرة، والمبادئ المعترفة بها. تهدف الرقابة على تحديد نقاط الضعف والأخطاء بهدف تصحيحها ومنع تكرارها <sup>1</sup>".

وعرفت أيضا: الرقابة هي المقارنة بين الأداء الفعلي للعمل الإداري وما هو مخطط له، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة الاختلاف بينهما.

الملاحظ أن معظم المتخصصين يصطلح لها عدة مفاهيم كالملاحظة، الفحص، التوجيه، المقارنة، التفتيش، وخصوصية المالية العامة تدفعنا إلى استعمال مصطلح التدقيق حيث يسعى المدقق إلى التأكد من أن إدارة الأموال العامة قد تم بشكل جيد و ذلك من خلال مقارنة البيانات المالية و المعطيات الميدانية و تقييم مدى مطابقتها للقوانين و اللوائح التنظيمية و القواعد المحاسبية المتعارف عليها و هذا بإجراء فحوصات موضوعية مستقلة قائمة على أساس اقتناء أثر المعطيات و المعلومات في دورة سير العمليات المالية داخل نظام الهيئة الخاضعة للرقابة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد علي عباس، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص24

<sup>2</sup> هشام سلوقي، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكرة التخرج من المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2005/2006، ص5

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

و أما الدكتور محمد ماهر عليش فقال عنها بأنها: " العملية التي تسعى إلى التأكد من أن الأهداف المحددة و السياسات المرسومة و الخطط و التعليمات الموجهة إنما تنفذ بدقة و عناية، كما تعني الرقاب أن النتائج المحققة تطابق تماما ما تتوقعها لإدارة و تصبوا إليه<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الرقابة هي العمليات والإجراءات التي تهدف الى ضمان النزاهة والشفافية في إدارة الأموال والثروات.

### المطلب الثاني: مبادئ الرقابة المالية

#### 1- مبدأ الحيادية والاستقلالية

حتى تتجسد الرقابة المالية التي تؤدي أدوارها لا بد من توافر القدر اللازم من الحياد الذي يجب أن يتحراه القائمون في عدم انحياز المراقب أثناء تأدية عمل الرقابة.

كما يجب أن تكون هيئات الرقابة قائمة على أساس مستقل عن الهيئات والسلطات المركزية ولا بد من توفر للقائمين بأعمال الرقابة الاستقلال الذي يبعدهم عن الضغوط والمؤثرات الخارجية فضلا عن الضمانات اللازمة لتحقيق الحماية الكافية لهم لضمان أداء عملهم الرقابي بنزاهة وإخلاص<sup>2</sup>.

#### 2- الكفاءة المهنية:

- متحصل على تعليم مناسب في المحاسبة المالية والمراقبة.
- مشاركة في برامج تعليم المستمر والشهادات المهنية.
- اكتساب خبرة عملية في مجال الرقابة المالية.
- اتباع المعايير المهنية والأخلاقية المعترف بها دوليا.
- اجراء تقييمات دورية لأداء المراقبين الماليين.
- تقديم ملاحظات بناءة وتحليل احتياجات التدريب الإضافي.
- حضور ورش العمل والمؤتمرات المهنية وقراءة مجالات متخصصة والمشاركة في الدورات التدريبية المتقدمة.

<sup>1</sup> محمد علي عباس، المرجع نفسه، ص 180

<sup>2</sup> ابراهيم بن داود، الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة\_مصر، 2010، ص26

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

**3- العناية المهنية الحريصة:** يعني الالتزام بأعلى معايير الأداء المهني والأخلاقي في مجال الرقابة المالية. يشمل هذا المبدئ اتباع المعايير المهنية المعترف بها دولياً، والعمل بأقصى قدر دقة والحرص وتحمل المسؤولية عن جودة العمل<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهداف الرقابة

#### 1- الأهداف التقليدية للرقابة المالية

- ✓ تعرف على الأخطاء المالية والتلاعب وتصحيحها بشكل فوري.
- ✓ تحقيق الامتثال القانوني.
- ✓ تحسين الكفاءات التشغيلية.
- ✓ حماية الأصول من السرقة والتلاعب والخسائر المالية.
- ✓ توفير سجلات مالية دقيقة تعكس بدقة جميع المعاملات المالية<sup>2</sup>.

#### 2- الأهداف الحديثة للرقابة المالية

- ✓ إضافة إلى أهداف حديثة نذكر منها<sup>3</sup>:
- ✓ تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة.
- ✓ تحسين الشفافية والافصاح.
- ✓ تعزيز الابتكار المالي.
- ✓ تكامل مع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وهناك أهداف أخرى نذكر منها ما يلي:

التحقق من أن جميع الإيرادات العامة قد حصلت وأدخلت في نمتها وفق القوانين واللوائح والأنظمة السارية فحص و تدقيق معاملات الانفاق العام و تأكد من سلامتها و عدم تجاوز الاعتمادات المقررة لها في الموازنة، و استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها وعدم حصول هدر أو تبذير أو سوء تصرف فيها وتقويم مردوديتها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، منشورات الدائرة الاعلامية في المجالات النواب، بغداد، العراق، 2008، ص 95

<sup>2</sup> حسام أبو علي العجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، ط2، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص 234

<sup>3</sup> - محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 15-26

<sup>4</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة) الطبعة الأولى 1435 هـ دار حامد للنشر والتوزيع عمان-الأردن ص 223

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

التأكد من عدم خروج السلطة التنفيذية عن الحدود التي وضعتها السلطة التشريعية.

اتخاذ الإجراءات اللازمة، و التعرف على فرص تحسين الأداء مستقبلاً<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: هيئات الرقابة

هيئات الرقابة تعد هيئات الرقابة أدوات أساسية لضمان الشفافية والنزاهة في العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة. تلعب هذه الهيئات دوراً محورياً في رصد الأداء المالي والإداري، والتحقق من التزام الجهات المختلفة بالقوانين واللوائح المعمول بها. تأتي أهمية الرقابة من الحاجة إلى حماية المال العام، وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، وضمان تحقيق الأهداف التنموية.

### المطلب الأول: رقابة المراقب الميزانياتي

#### 1- تعريف المراقب الميزانياتي

تعليمية رقم 9658 المؤرخة في 15 ديسمبر 2022، تعتبر إطاراً حديثاً لتنظيم وتحديد دور المراقب الميزانياتي في الجزائر. وفقاً لهذه التعليمية، يمكن تعريف المراقب الميزانياتي وتحديد مهامه ومسؤولياته كالتالي: تعريف المراقب الميزانياتي المراقب الميزانياتي هو المسؤول المالي المكلف بمراقبة وتدقيق النفقات العمومية والتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح المالية المعمول بها. يتم تعيينه لضمان أن جميع العمليات المالية والميزانية تدار بكفاءة وفعالية وبما يتماشى مع السياسات الحكومية<sup>2</sup>.

#### 2- مهام ومسؤوليات المراقب الميزانياتي وفق التعليمية 9658 (15 ديسمبر 2022):

**التحقق من صحة العمليات المالية:** مراجعة والتحقق من جميع الوثائق والمستندات المالية المتعلقة بالنفقات قبل التنفيذ.

**مراقبة الامتثال:** التأكد من أن جميع النفقات العمومية تتماشى مع القوانين واللوائح المالية المعمول بها.

**الرقابة المسبقة:** التدقيق المسبق لكل من الأوامر المالية وأوامر الدفع لضمان مطابقتها للاعتمادات المالية المحددة في الميزانية.

**تحليل الأداء المالي:** تقديم تقارير دورية وتحليلية حول الأداء المالي، متضمناً الفروقات بين الميزانية المخططة والأداء الفعلي.

<sup>1</sup> منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا-طرابلس، 1994، ص202

<sup>2</sup> وزارة المالية، التعليمية رقم 9658، المؤرخ في 15 ديسمبر 2022.

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

**تقديم المشورة:** تقديم التوجيهات والمشورة للإدارة حول أفضل الممارسات المالية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

**التدريب والتوجيه:** توفير التدريب والتوجيه اللازمين للموظفين المعنيين بالعمليات المالية لتعزيز فهمهم للسياسات والإجراءات المالية.

**الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة لضمان الثقة بين الجهات المعنية.

### 3- أهداف المراقب الميزانياتي:

**ضمان الامتثال:** التأكد من التزام جميع الوحدات بالميزانية والقوانين المالية.

**تحسين الكفاءة:** تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المالية العامة.

**تقليل المخاطر المالية:** تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة.

**تعزيز الشفافية:** تعزيز الشفافية في العمليات المالية لضمان المساءلة والثقة.

**دعم اتخاذ القرار:** تقديم معلومات وتحليلات مالية دقيقة لدعم عملية اتخاذ القرار في الإدارة العليا<sup>1</sup>.

### 4- التفويض

تفويض صلاحيات المراقب الميزانياتي وفق القرار 15 المؤرخ في 9 مارس 2023 يعد جزءاً من الإجراءات التنظيمية المتعلقة بإدارة الميزانية والمراقبة المالية في الجزائر. يتمثل هذا التفويض في تحديد السلطات والاختصاصات الممنوحة للمراقبين الماليين من أجل ضمان الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المالية العامة. تتضمن بعض النقاط الرئيسية في مثل هذه القرارات عادةً:

- **تعريف صلاحيات المراقب الميزانياتي:** تحديد نطاق المسؤوليات والواجبات المتعلقة بمراقبة الإنفاق الحكومي والتأكد من توافقه مع القوانين واللوائح المالية.

- **إجراءات التفويض:** توضيح كيفية توزيع الصلاحيات بين المراقبين الماليين المختلفين، بما في ذلك مستويات الموافقة المطلوبة للقرارات المالية.

<sup>1</sup><https://pzek0vadtseuz6xouxdrw.on.driv.tw/Space> , consulter le mardi 02/04/2024, 16.00 pm

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

-معايير الأداء: وضع معايير لتقييم أداء المراقبين الماليين لضمان التزامهم بالمعايير المالية والمحاسبية.

-التدريب والتطوير: تقديم برامج تدريبية وتطويرية لتعزيز قدرات المراقبين الماليين في تنفيذ مهامهم بفعالية .

### المطلب الثاني: لجنة الصفقات العمومية

#### 1- تعرف الصفقات العمومية

تعرف الصفقات العمومية حسب المادة 02 من المرسوم الرئاسي 15 - 247 المؤرخ في 20 سبتمبر 2015 العدد 50 أنها: " الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات."

وتشمل الصفقات العمومية عدة مبادئ أساسية تهدف الى ضمان نزاهة وفعالية الصفقات، وهذا ما ورد في المادة 5 من المرسوم الرئاسي 15-247: لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات والأحكام .

ولا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة المذكورة أدناه حسب الحالة :

- مسؤول الهيئة العمومية

- الوزير

- الوالي

- رئيس المجلس الشعبي البلدي

- المدير العام أو مدير المؤسسة العمومية.

ويمكن كل سلطة من هذه السلطات أن تفوض صلاحياتها في هذا المجال إلى المسؤولين المكلفين بأي حال بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

### 2- تعريف لجنة الصفقات العمومية

لجنة الصفقات العمومية هي هيئة لجنة المصلحة المتعاقدة واللجنة القطاعية وهي هيئة تقوم برقابة الصفقات العمومية تهدف إلى حماية المال العام عبر ضمان مطابقة ابرام الصفقات للقوانين واللوائح المعمول بها<sup>1</sup>.

### 3- تأسيس اللجنة البلدية للصفقات العمومية

اللجنة البلدية للصفقات العمومية هي هيئة تأسست وفقاً لأحكام قانون الصفقات العمومية، الذي ينص على تشكيل هذه اللجنة لضمان شفافية ونزاهة العمليات الشرائية التي تقوم بها البلدية. تعمل هذه اللجنة على مراقبة إجراءات الصفقات والمشتريات للتأكد من توافقها مع القوانين والتشريعات المحلية، وتضمن حماية المال العام من أي ممارسات غير مشروعة أو انتهاكات. وفقاً للمادة 198 من قانون 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011، يتم تشكيل هذه اللجنة وفق إطار قانوني محدد يحدد اختصاصاتها وواجباتها، بهدف تحقيق أقصى درجات النزاهة والشفافية في إدارة المشتريات العامة التي تقوم بها السلطات المحلية<sup>2</sup>.

### 4- تشكيلة اللجنة البلدية للصفقات العمومية

وتتشكل اللجنة البلدية للصفقات العمومية حسب المادة 174 من المرسوم الرئاسي 15 - 247 كما يلي:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، رئيساً.
- ممثل عن المصلحة المتعاقدة.
- منتخبين اثنين (2) يمثلان المجلس الشعبي البلدي.
- ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية
- ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية، ري) عند الاقتضاء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قدوج حمامة، عملية إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 122

<sup>2</sup> المادة 190 من قانون 10-11، مؤرخ في 22 جوان 2011، يتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر في 03 جويلية 2011

<sup>3</sup> المادة 174، من المرسوم الرئاسي 15-247، مؤرخ في الاحد 6 ذو الحجة عام 1436هـ، الموافق 20 سبتمبر سنة 2015، العدد 50.

### 5- اختصاصاتها

فالمادة 13 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 20 سبتمبر 2015 تختص بلجان الصفقات العمومية الخاص بالبلدية حيث تنص المادة ضمن الحدود المستويات المنصوص عليها في هذا المرسوم ومراقبة دفاتر الشروط والصفقات على ما يلي:

- بالنسبة لصفقات الأشغال أو اللوازم يساوي أو يفوق اثني عشر مليون دينار (12.000.000) دج
- بالنسبة لصفقات الخدمات يساوي أو يفوق ستة ملايين دينار (6.000.000) دج
- بالنسبة لصفقات الدراسات يساوي أو يفوق ستة ملايين دينار (6.000.000) دج<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الرقابة البعدية على تنفيذ ميزانية

تُعَدُّ الرقابة البعدية على تنفيذ الميزانية من الأدوات الأساسية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. تعتمد الرقابة البعدية على تحليل وتقييم العمليات المالية والإدارية بعد انتهائها، بهدف اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء تصحيحية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها. تعد هذه الرقابة أساسية لضمان التزام الجهات الحكومية بالقوانين والتعليمات.

### المطلب الأول: رقابة المفتشية العامة للمالية

**1 تعريفها:** المفتشية العامة للمالية هي هيئة إدارية للرقابة اللاحقة على الأموال العمومية التابعة للإدارة المركزية لوزارة المالية<sup>2</sup>.

أُنشئت بموجب المرسوم رقم 80-53 بهدف تعزيز الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمختلف الجهات الحكومية والمحلية، والمؤسسات الصناعية والتجارية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والهيئات الاجتماعية والثقافية التي تحصل على مساعدات كبيرة من الدولة أو الجهات المحلية. تخضع المفتشية لسلطة وزير المالية وتُعتبر مؤسسة رقابية دائمة وأساسية للدولة.

<sup>1</sup> المادة 173 من المرسوم الرئاسي 15-247، مؤرخ في الاحد 6 ذو الحجة عام 1436هـ، الموافق 20 سبتمبر سنة 2015، العدد 50.

<sup>2</sup> زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القانون كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2001 ص 244.

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

### صلاحيات المفتشية العامة للمالية

حيث جاء المرسوم التنفيذي رقم 08-272 يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ومن بين صالحيتها ما يلي:

- ✓ الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي
- ✓ الرقابة على استعمال الموارد
- ✓ الرقابة والتدقيق
- ✓ تقييم السياسات العمومية
- ✓ التقويم الاقتصادي للمؤسسات
- ✓ الرقابة على عملية الصرف وحركة رؤوس الأموال
- ✓ التدقيق في القروض المالية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: رقابة مجلس المحاسبة

يتمتع بصلاحيات قضائية وإدارية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وبقراءة واسعة وشاملة في ظل دستور 2020 وعلى سبيل الذكر نتطرق إلى نص المادة 199 من هذا الدستور التي نصت على ما يلي:

- يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة"

- يساهم مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية وإيداع الحسابات.

- يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية. ويتولى رئيس المجلس نشره يحدد قانون عضوي تنظيم مجلس المحاسبة وعمله واختصاصاته والجزاءات المترتبة عن تحرياته، والقانون الأساسي لأعضائه.

- كما يحدد علاقاته بالهيكل الأخرى في الدولة المكلفة بالرقابة والتفتيش ومكافحة الفساد.

يقوم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بإخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات وإصدار أوامر، عند الاقتضاء، للمؤسسات والأجهزة المعنية. وهذا

<sup>1</sup> أحمد سويقات، الرقابة على أعمال الإدارة العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر 2014  
2015/، ص272.

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

ما جاء في صريح العبارة في المادة 205 من الدستور. اخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر، عند الاقتضاء، للمؤسسات والأجهزة المعنية.

### المطلب الثالث: رقابة الجهات القضائية

الرقابة القضائية: هي الرقابة التي تمارسها السلطة القضائية بهدف وضع حدود لأي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة التخفيف من الأضرار التي قد تتجم عنها<sup>1</sup>.

وتهدف الرقابة القضائية الى حماية الحقوق والحريات وضمان تطبيق القانون أي مبدأ المشروعية، فيمكن رفع دعوى المتعلقة ببطلان العقود و الدعاوى المتعلقة بالحصول على المبالغ المالية ، و هي بالكاد تغطي على جميع الدعاوى الأخرى و المنازعات المتعلقة بالمبالغ الناتجة عن الأشغال العمومية الإضافية و الدعاوى المتعلقة بالفسخ القضائي حين يرفع المتعاقد دعوى الفسخ أمام السلطة القضائية المختصة ، و الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن الأضرار ، و الدعاوى المتعلقة بتوقيف الأشغال بحجية عدم وجود اعتمادات مالية ، الدعاوى المتعلقة بمبالغ الضمان و كذلك الدعاوى المتعلقة بمراجعة الأسعار و الفوائد التأخيرية ، فهي جميعا ترفع أمام السلطة القضائية المختصة .

<sup>1</sup> بو عمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع، ب. ط، 2010 ص129.

## الفصل الأول: الرقابة وهيئات الرقابة

---

### خلاصة الفصل:

يسلط هذا الفصل الضوء على أهمية تطبيق نظم الرقابة على تنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية، حيث تعد الرقابة الداخلية والخارجية أدوات أساسية لضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في إدارة الأموال العمومية. تعمل هيئات الرقابة على تقديم تقارير تعكس وضعية الأداء المالي والامتثال للقوانين والتنظيمات المعمول بها، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والحفاظ على المال العام.

فخصوصية مالية الجماعات المحلية يدفع الدولة للممارسة الرقابة والتي عرفت تطورا كبيرا وهي التي تتمتع نوعيا بالاستقلال المالي، ونظرا للأهمية التي يكتسبها دور الرقابة للتنمية المحلية فإن الدولة تسعى دائما لضمان الأهداف المسطرة ومنها تبرز أهمية الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية لتحقيق الأهداف المسطرة وفقا للسياسات المرسومة من طرف الدولة.

# الفصل الثاني

## ميزانية الجماعات المحلية

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

### تمهيد

تتمثل أهمية الإطار العام لميزانية الجماعات المحلية في تحديد الأسس والمبادئ التي تستند إليها عملية التخطيط المالي لهذه الجماعات، وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة بشكل فعال وفعال.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف مفهوم ميزانية الجماعات المحلية وتحليل مراحل إعدادها وتنفيذها، بالإضافة إلى دراسة الأعوان المكلفين بتنفيذ هذه الميزانية ودورهم الرئيسي في تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية للجماعات المحلية. سيتم خلال هذا الفصل استعراض الأسس النظرية والمفاهيم العملية التي تشكل أساساً لفهم العملية المالية والإدارية في هذا السياق، بهدف إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة والتحديات التي تواجه إدارة ميزانية الجماعات المحلية وكيفية التعامل معها بفعالية.

سوف يتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

**المبحث الأول: ماهية ميزانية الجماعات المحلية**

**المبحث الثاني: مراحل إعداد تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية**

**المبحث الثالث: الاعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية**

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

### المبحث الأول: ماهية ميزانية الجماعات المحلية

تعد ميزانية الجماعات المحلية من الأدوات الرئيسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العام والمحلي، حيث تُعدُّ هذه الميزانية عبارة عن تخطيط مالي دقيق يُعدُّ أساساً لتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التنموية التي تخدم المجتمع المحلي .

تتميز ميزانية الجماعات المحلية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الأنواع المالية، حيث تهدف إلى توفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمنطقة، كما تسعى إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز الخدمات العامة المقدمة لهم. بالإضافة إلى ذلك، تهدف ميزانية الجماعات المحلية إلى تعزيز مفهوم الحكومة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد المالية والاقتصادية للمنطقة، مما يسهم في تعزيز الثقة بين السلطات المحلية والمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

### المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

#### 1-تعريف ميزانية الجماعات المحلية

##### 1-1تعريف ميزانية الولاية:

تعرف ميزانية الولاية على أنها وثيقة مالية تظهر في جانبها التقديرات الخاصة بمصروفات ومداخيل الولاية بمعنى أنها بيان تفصيلي لمجموع ما تنفقه الولاية وما تحصله من مبالغ مالية لفترة زمنية عادة ما

تكون سنة، كما تعرف على أنها جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للولاية وهي عقد ترخيص

وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار<sup>1</sup>.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن جدول تقديري للإيرادات والنفقات السنوية ترخص للإدارة حسن سير الولاية وتنفيذ برنامجها الخاص بالتجهيز والاستثمار، للتكفل بانشغالات المواطنين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>المادة157القانون رقم12-07المؤرخ في28ربيع الأول عام1433الموافق 21 فبراير سنة2012المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد12،

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

### 1-2 تعريف ميزانية البلدية:

عرفت المادة 176 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية العدد 37: ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.

من هذين التعريفين لميزانية الولاية والبلدية، يمكننا استنتاج عدة نقاط منها ما يلي :

**1- التحليل المالي:** تعكس ميزانية الولاية والبلدية التقديرات المالية لمصروفاتها وإيراداتها، مما يسمح بتحليل الوضع المالي للولاية والبلدية ومدى استقرارهما المالي.

**2- التخطيط والتنفيذ:** تعمل ميزانية الجماعات المحلية كأداة تخطيطية تساعد على وضع برامج وخطط للتجهيز والاستثمار، وتعزز سير مصالح الولاية والبلدية بشكل فعال.

**3- الشفافية والمساءلة:** من خلال تفصيل الإيرادات والنفقات، يمكن للجمهور والمسؤولين متابعة كيفية إدارة الموارد المالية العامة وضمان مساءلة السلطات المحلية.

**4- تلبية احتياجات المواطنين:** بوضع خطط استثمارية وتجهيزية، تسعى الولاية والبلدية إلى تحقيق رغبات واحتياجات المواطنين في مختلف القطاعات والمجالات.

بشكل عام، يظهر التعريفان أهمية ميزانية الجماعات المحلية كأداة إدارية وتخطيطية أساسية لضمان استدامة وتطوير الخدمات والبنية التحتية.

### المطلب الثاني: خصائصها

ومن خصائص ميزانية الجماعات المحلية ما يلي:

**1- الميزانية هي عمل علني:** الميزانية هي عملية مالية تتم بشكل علني أو عامة، وتشمل تخطيط وإدارة الإنفاق والإيرادات لفترة معينة، سواء في الحكومات أو الشركات أو الأفراد.

<sup>1</sup> قصير مزياني، مبادئ القانون الجزائري، مطبعة عمار قرفي باتنة، ص - ص: 178 179

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

- 2- الميزانية هي عمل تقديري: صحيح، الميزانية تعتبر عملاً تقديرياً حيث تقوم بتقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة لفترة زمنية معينة، وتعكس تخطيطاً مالياً محتملاً بناءً على الظروف والتوقعات الحالية.
- 3- الميزانية عمل ترخيصي: في السياق المالي والإداري، الميزانية ليست بالضرورة عملاً ترخيصياً. بدلاً من ذلك، هي أداة تخطيطية تستخدم لتقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال فترة زمنية محددة. تعتبر الميزانية أساسية لاتخاذ قرارات استراتيجية وإدارية صحيحة، وليست بالضرورة ترخيصاً قانونياً.
- 4- الميزانية هي عمل دوري: الميزانية هي عملية دورية تتمثل في تقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة على مدار فترة زمنية معينة، وتتكرر عادة سنوياً في حالة الشركات والمؤسسات التجارية، وفي دورات زمنية مختلفة للحكومات والمؤسسات العامة.
- 5- الميزانية عمل ذو طابع إداري: فهي أمر بالإدارة و السير الحسن للصالح العام<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

- 1- مبدأ الوحدة: حسب هذا المبدأ كل النفقات والإيرادات يجب أن تظهر في وثيقة واحدة مما يسهل عملية تنفيذ الميزانية ومراقبة مختلف العمليات المنجزة في هذا الإطار<sup>2</sup>.

### 2- مبدأ سنوية الميزانية:

بالنسبة للجماعات المحلية في الجزائر، تتضمن سنة الميزانية العادية السنة المدنية وفترة تكميلية تمتد حتى 31 مارس من السنة التالية، وفقاً لأحكام المادة 187 من قانون البلديات والمادة 149 من قانون الولايات. يمتد مدى عملية الميزانية المحلية حتى 15 مارس من السنة التالية بالنسبة لتسوية النفقات وأمر الدفع، وحتى 31 مارس بالنسبة لتسوية الإيرادات وجمعها، وكذلك دفع النفقات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة: دار الفجر للنشر، ، 2004، ص 3

<sup>2</sup> محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2007، ص 177

<sup>3</sup> مسعي، محمد. المحاسبة العمومية. دار الهدى. الجزائر. 2003. ص127

### 3- مبدأ العمومية الشمولية

ويقضي هذا المبدأ بإظهار كافة الإيرادات وكافة المصروفات مهما كان حجمها بحيث يتضح جليا جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر المصروفات دون أن تتم المقاصة بين المصروفات والإيرادات وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات من المصروفات<sup>1</sup>.

### 4- مبدأ التخصيص:

يفهم من زاويتين أولهما ضرورة التقيد مرونة الميزانية مبني على تقسيمات محددة (أبواب، فصول، مواد)، والثانية استحالة استغلال أموال في غير موضع الإنفاق المخصص لها، أي استعمالها وفقا لمدونة تحدد عن طريق التنظيم أي تمنح بصورة مفصلة، بحيث يخصص كل اعتماد لتغطية نوع معين من النفقات.

### 5- مبدأ التوازن:

بمعنى أن يكون المبلغ المقدر لإيرادات يتساوى مع المبلغ المقدر للنفقات وهذا ما نصت عليه المادة 179 من الجريدة الرسمية 10-11، المتعلق بالبلدية العدد 37 المؤرخ في 3 جويلية 2011 تحتوي ميزانية البلدية على قسمين قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار وينقسم كل قسم الى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا .

### المبحث الثاني: مراحل إعداد تنفيذ الميزانية الجماعات المحلية

بالنسبة لإعداد وتنفيذ الميزانية الجماعات المحلية إجراءً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. تتألف عملية إعداد الميزانية من ثلاث مراحل أساسية تمثلت في: المرحلة الأولى، التي تشمل تحضير الميزانية (المطلب الأول)، حيث يتم جمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة لتقدير الإيرادات المتوقعة وتحديد النفقات المخططة للسنة المالية القادمة. بعد ذلك، يتم التحضير لمرحلة الاعتماد (المطلب الثاني)، حيث يتم عرض الميزانية أمام السلطة التشريعية أو الإدارية للموافقة عليها والتأكد من توجيه الإنفاق وفقاً لأولويات والاحتياجات الوطنية. وأخيراً، تأتي مرحلة

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب ومحمد خالد المهاني، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 212

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

التنفيذ (المطلب الثالث)، حيث يتم تنفيذ النفقات وجمع الإيرادات وفقاً لتخصيصات الميزانية المعتمدة، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المحددة وتحقيق التنمية المستدامة في البلدية.

### المطلب الأول: مرحلة تحضير

يتم تحضير ميزانية في شهر سبتمبر من كل عام، وتشمل جداول محاسبية تُنفذ خلال السنة المالية التالية. يتم في هذه المرحلة تقدير الاحتياجات المتوقعة بدقة، ويُطلق على المبالغ المقترحة تسمية "اعتماد"، خاصةً في تقدير الإيرادات، حيث تشكل الضرائب المصدر الرئيسي. يتم تقدير النفقات والإيرادات على مستوى الميزانية التابعة لمديرية الإدارة المحلية بالولاية، وتُراجعها قبل إدراجها في مشروع الميزانية الأولية. يُعرض هذا المشروع على المجلس الشعبي الولائي في شهر أكتوبر للمصادقة عليه<sup>1</sup>.

أما فيما يخص تحضير ميزانية البلدية تتمثل في الضرورية لتقييم وتقدير إيرادات ونفقات البلدية، فعلى المستوى البشري، يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي أمين عام ورؤساء مصالح فهم الذين يحددون المتطلبات المالية للاختيارات التي يقترحونها، وهم الذين يصوغون مشروع الميزانية وفقاً لتقديرات مجلس الشعبي البلدي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: مرحلة الاعتماد

تنص المادة 160 من قانون الولاية على أن يقرّ الوالي الميزانية السنوية قبل 31 أكتوبر للميزانية الأولية وقبل 15 جوان للميزانية الإضافية. يتم تقدير النفقات والإيرادات بناءً على نتائج السنوات السابقة والتطورات الاقتصادية، ويجري التصويت عليها بابا بابا بعد مناقشتها<sup>3</sup>.

تنص المادة 162 من القانون على أن يتم التصويت على مشروع ميزانية الولاية بابا بابا، مع توزيع النفقات والإيرادات على فصول وفصول فرعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نبيل قطاف، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية علوم الاقتصادية. 229 والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص 229.

<sup>2</sup> الشريف رحمان، المرجع السابق ص. 24

<sup>3</sup> مولود ديدان، أبحاث في الإصلاح المالي، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 291

<sup>4</sup> مادة 162 من القانون 07-12 المؤرخ في 29 فيفري المتعلق بالولاية، جريدة رسمية، العدد 12 سنة 2012

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

النسبة للبلديات، يتم التصويت على ميزانيتها بواسطة المجلس الشعبي البلدي بناءً على مبدأ التوازن، وفقاً للمادة 179 من قانون البلدية. تتضمن ميزانية البلدية قسماً للتميز والتجهيز والاستثمار، مع تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. تحدد مواعيد التصويت على الوثائق المالية للبلديات وفقاً للمادة 323 من قانون البلدية كما يلي:

- يصوت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها.
- يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ فيها، غير أنه إذا لم يتم التصويت خلال هذه الآجال فإنه تطبق أحكام المادة 325 من قانون البلدية

### المطلب الثالث: مرحلة التنفيذ

يتم التصويت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها. أما الميزانية الإضافية، فيتم التصويت عليها قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تُعد فيها. إذا لم يتم التصويت ضمن هذه المهل، تُطبق أحكام المادة 325 من قانون البلدية.

يبدأ التنفيذ الفعلي لكل من ميزانية الولاية والبلدية من يناير ويمتد أجل تنفيذها حتى 16 مارس من السنة التالية بالنسبة لعمليات تصفية ودفع النفقات، وحتى 31 مارس بالنسبة لعمليات تصفية وتحصيل المداخل ودفع النفقات.

في حالة حدوث عجز في ميزانية الولاية أو البلدية، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لامتصاص هذا العجز وضمان التوازن الصارم للميزانية الإضافية للسنة المالية التالية. تقع هذه المهمة على عاتق المجلس الولائي بالنسبة للولاية، والمجلس الشعبي البلدي بالنسبة للبلدية.

### المبحث الثالث: الأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية

مبحثنا يتناول دور الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في تحقيق أهداف الإدارة المالية للجماعات المحلية. فهؤلاء الأعوان يضطلعون بمهمة ضمان تنفيذ الميزانية بشكل سليم وفعال، وتوزيع الموارد المالية بشكل مناسب لتحقيق الأهداف المحددة. في هذا المبحث، سنسلط الضوء على فئتين أساسيتين من الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية: الأمرون بالصرف، وهم الذين يتولون إصدار الأوامر الخاصة بالإنفاق والإيرادات، والمحاسبون العموميون، الذين يقومون بإدارة الحسابات العامة وضمان الشفافية والمصادقية

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

في العمليات المالية. سنستعرض دور كل من هذه الفئات في ضمان تنفيذ الميزانية بكفاءة ودقة لتحقيق الأهداف السطرية.

### المطلب الأول: الأمرين بالصرف

#### 1- تعريف الأمر بالصرف

الأمر بالصرف وفقاً للقانون 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية: يعتبر أمراً بالصرف، في مفهوم هذا القانون كل شخص معين أو منتخب أو مكلف يُخوّل بتنفيذ العمليات الميزانية والمالية والممتلكات للأشخاص .

#### 2- مجال اختصاصه

لقد حددت المادتين 04 من القانون 07-23 مجالات اختصاصاته والمتمثلة في:

- إثبات الحقوق والالتزامات

- تصفية الإيرادات وإصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها.

- ضمان الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو إصدار حوالات الدفع، في حدود الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة باستثناء الاعتمادات التقييمية.

- إصدار أوامر الحركة التي تمس الممتلكات والمواد الخاصة بالدولة والهيئات العمومية الأخرى المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون

- الحفاظ على الممتلكات الموضوعية تحت تصرفه. كما يضمن الأمر بالصرف برمجة الاعتمادات المالية. أما بالنسبة للجماعات المحلية الولاية رؤساء المجالس الشعبية هم الأمرين بالصرف.

#### 3- الاستثناءات

هناك بعض الاستثناءات التي يحددها القانون والتي تسمح للأفراد غير العاديين بتنفيذ هذه الصلاحيات في المادة 09 من القانون 07-23 كالآتي في حالة الغياب أو المانع، يتم

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

استخلاف الأمر بالصرف بمستخلف يقوم بمهام الأمر بالصرف. يشمل الاستخلاف جميع مهام الأمر بالصرف الذي تم استخلافه<sup>1</sup>.

### 3- 1 حالة الغياب أو العجز:

في حال غياب الأمر بالصرف أو عدم قدرته على أداء مهامه، يمكن أن يتم تعيين شخص آخر بصفة مؤقتة ليقوم بهذه المهام. يمكن أن يكون هذا الشخص نائب الأمر بالصرف أو أي مسؤول آخر يتم تعيينه بموجب قرار رسمي. فحكمه حكم المادة 11 من القانون 07-23

المادة 11: في حالة شغور مؤقت لمنصب الأمر بالصرف، يعين الأمر بالصرف المكلف من طرف السلطة الوصية، في انتظار استكمال إجراء تعيين مسؤول في هذا المنصب.

### 3- 2 حالات الطوارئ:

المادة 12 من القانون 07-23: يمكن للأمرين بالصرف، في حدود صلاحياتهم وتحت مسؤوليتهم، أن يفوضوا الإمضاء بموجب مقرر تفويض بالإمضاء للموظفين والأعوان العموميين المؤهلين في هذا الشأن والخاضعين لسلطتهم المباشرة، يتم إعداده وتبليغه للمحاسب العمومي المختص والمراقب الميزانياتي المؤهل.

في حالات الطوارئ التي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة لضمان استمرارية الأعمال أو معالجة حالات طارئة، يمكن أن يتم تفويض صلاحيات الأمر بالصرف إلى شخص آخر لضمان سرعة التنفيذ.

### 3-3 تفويض السلطات:

يمكن للأمر بالصرف تفويض بعض صلاحياته إلى مسؤولين آخرين داخل نفس الهيكل الإداري، مع المحافظة على مسؤوليته النهائية عن الأعمال التي يقوم بها المفوض إليهم.

المادة 13: يجب أن يكون كل من الأمرين بالصرف والأمرين بالصرف المكلفين ومفوضيهم ومستخلفيهم معتمدين لدى المحاسبين العموميين المختصين فيما يتعلق بالعمليات التي يقومون بتنفيذها.

<sup>1</sup> المادة 09 من القانون 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية العدد 42 المؤرخ في 25 جوان 2023.

### 3-4 مهام محددة:

في بعض الأحيان، قد يتم تعيين أشخاص بمهام خاصة تتطلب القيام بأعمال محددة ضمن صلاحيات الأمر بالصرف، وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

هذا حسب ما ورد في المادة 10 من القانون 07-23: يتم استخلاف الأمرين بالصرف بموجب مقرر تعيين يعد من قبل الأمر بالصرف، ويبلغ للمحاسب العمومي المختص وإلى المراقب الميزانياتي المؤهل.

هذه الاستثناءات تهدف إلى ضمان المرونة والاستجابة السريعة لمختلف الظروف التي قد تطرأ، مع الحفاظ على الأطر القانونية والمحاسبية.

### المطلب الثاني: المحاسبون العموميون

**1- تعريف المحاسبون العموميون:** المحاسبون العموميون حسب المادة 33 من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية "يعد محاسباً في مفهوم هذه الأحكام، كل شخص يعين قانوناً للقيام بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات .
- ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم .
- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد.
- حركة حسابات الموجودات.<sup>1</sup>

وضعت الدولة الرقابة على ميزانية البلدية للتأكد من مدى تنفيذها وفق القوانين والتنظيمات والتعليمات المعمول بها، وهي تعتبر أساسية، وهذا للحفاظ على المال العام.

### المطلب الثالث: أنواع الرقابة الممارسة على ميزانية الجماعات المحلية

**1 -رقابة المجلس الشعبي البلدي:** وتكتسي هذه الرقابة اهتماماً من أجل تنفيذ قانوني وذا شفافية للميزانية. في كل الحالات يستطيع المجلس الشعبي البلدي في كل حين أن يطالب الرئيس بتفسيرات وتبريرات عن نشاطاته المالية.

<sup>1</sup> المادة 33 من قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

بصفته جهة رقابية، يمارس الرقابة المالية على الميزانية من خلال التصويت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة التنفيذ، والتصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من سنة التنفيذ. يعني ذلك أن المجلس الشعبي البلدي يمارس الرقابة السابقة للإنفاق من خلال مراقبة الميزانية والاعتمادات المخصصة لها .

**2 -رقابة الوصاية:** تتجلى في عملية المصادقة الصريحة وتكون كتابياً لكي يتم تنفيذها ويتعلق الأمر بالمداورات المتعلقة بالميزانيات والحسابات، وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية حسب القانون رقم 11-10، وتعتبر مصادقة عليها إذا لم يعلن الوالي قراره خلال الثلاثين يوماً ابتداءً من تاريخ إيداعها لدى الولاية.

**3 -رقابة المراقب الميزانياتي:** المراقب المالي هو الشخص المسؤول عن الاشراف الإدارة المالية والمحاسبية وهي رقابة شرعية وليست رقابة ملائمة إذ أنها تقوم على شرعية النفقة ويعمل بمساعدة مساعدين له يعينون بموجب قرار وزاري.

ويمثل المراقب الميزانياتي أحد أهم أجهزة الرقابة المالية القبلية التي يقوم بها حيث يسهر على تطبيقها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها، بحيث تأخذ رقابته شكل المتابعة والمطابقة وتترجم في منح التأشير، التي يجب على الجماعات الإقليمية الحصول عليها قبل القيام بأي عملية، فهي شرط مسبق لصحة قبول النفقات الملتزم بها. أو الرفض المؤقت، أو الرفض النهائي .

ويمارس رقابة إدارية سابقة على العمليات التي ينفذها الأمرون بالصرف لميزانية الجماعات الإقليمية، وتسمى هذه الرقابة برقابة النفقات الملتزم بها، فهذا النوع من الرقابة تحكمه نصوص المرسوم التنفيذي رقم 92 414، المعدل والمتمم، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2010/05/09 لا سيما المادة 02 منه، ميزانية البلديات تخضع تدريجياً للرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها طبقاً للبرنامج التالية:

- ابتداء من السنة المالية 2010 بالنسبة للبلديات مقر الولايات، للإشارة التطبيق الفعلي لها تم سنة 2010.
- بالنسبة للبلديات مقر الدوائر ابتداء من السنة المالية 2011، وكذا البلديات مقر المقاطعات الإدارية الخاضعة لسلطة الولاية المنتدبين، التطبيق الفعلي لها تم سنة 2012.
- ابتداء من السنة المالية 2012 بالنسبة لكافة البلديات، إلا أنه تم التطبيق الفعلي بالنسبة لهذه البلديات ابتداء من 2013/04/01.

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

وتهدف هذه الرقابة لمنع ارتكاب المخالفات المالية التي تقع فيه الهيئات المكلفة بإعداد الميزانية، حيث أن هذا النوع من الرقابة يدخل ضمن سياسة عدم التركيز.

وتخضع القرارات المتضمنة التزام بالنفقات، قبل التوقيع عليها تأشيرة المراقب الميزناتي، والنفقات العمومية، سواء كانت مخصصة للتسيير أو للتجهيز يجب أن تخضع للرقابة المسبقة وذلك للتحقق مما يلي:

- صفة الأمر بالصرف؛
- توفر الاعتمادات أو المناصب المالية؛
- وجود التأشيرات أو الآراء المسبقة عندها يشترطها التنظيم المعمول به كتأشيرة لجنة الصفقات؛
- قرارات التعيين والترسيم بالمتعلقة بالمسار المهني للموظف؛
- الجداول الأولية التي تعد في بداية السنة، وكذا الجداول المعدلة.
- القائمة الاسمية les états nominatives ؛
- الالتزامات الخاصة بنفقات التسيير وبنفقات التجهيز العمومي والمدعمة بسندات الطلب أو الفواتير .
- تحويلات الاعتمادات أو نقلها؛
- وظيفة مستشار للأمر بالصرف، حيث يساعد المراقب الميزناتي الأمر بالصرف في سبيل تحقيق تنفيذ حسن الميزانية السنوية.

يتحقق المراقب الميزناتي من توفر كل الشروط المذكورة أعلاه في أجل أقصاه 10 أيام، ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة إضافية تصل إلى 10 أيام أخرى في الحالات الاستثنائية للملفات التي تتطلب تدقيقاً معمقاً. يقوم المراقب بوضع التأشيرة على بطاقة الالتزام، وتُسجل كل تأشيرة وفق ترتيب تسلسلي في سجلات تدوين التأشيرات والرفض لكل سنة مالية.

في حالة الإخلال بأحد الشروط القانونية، يتم تحرير تقرير بذلك إشعار بالرفض المؤقت، عملية الرفض تكون دائماً معللة في مذكرة رفض تفسيرية ترسل إلى الأمر بالصرف للإطلاع عليها:

- فيكون عند عدم كفاية وثائق الإثبات المقدم؛
- نسيان بعض البيانات التوضيحية في الوثائق المرفقة بطلب التأشير؛

أما الرفض النهائي ويكون:

- عدم مطابقة الالتزام للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

- عدم توفر الاعتمادات والمناصب المالية؛
- عدم احترام الأمر بالصرف لملاحظات الرفض المؤقت.

**4- رقابة المحاسب العمومي (أثناء التنفيذ):** وهي رقابة تبدأ مع بداية عملية التنفيذ وتتزامن مع خطوات التنفيذ وتتبعها حتى انتهاءها للوقوف على أوجه القصور لمعالجته عملية الرقابة. حيث يبتأكد من:

- شرعية عمليات النفقات؛
- توفر الاعتمادات؛
- تأشيرة المراقب الميزانياتي؛
- تأشيرة لجنة الصفقات العمومية؛
- التأكد من معلومات وصفة المتعامل المتعاقد؛
- عدم وجود مانع بمقتضى حكم قضائي.

## الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

### خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل حول "الإطار العام لميزانية الجماعات المحلية"، يمكن القول إن ميزانية الجماعات المحلية تمثل حجر الزاوية في تنظيم الشؤون المالية المحلية وتحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات. إنها أداة حيوية تتيح للجماعات المحلية إدارة مواردها بفعالية وتوجيهها نحو توفير الخدمات العامة الضرورية للمواطنين. من خلال الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والتوازن المالي، يمكن للميزانية المحلية أن تسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والإدارات المحلية.

كما أن دور الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية لا يمكن التقليل من أهميته، حيث يقع على عاتقهم مسؤولية تنفيذ السياسات المالية بكفاءة وفعالية، وضمان تحقيق الأهداف المحددة في الميزانية. يجب أن يتمتع هؤلاء الأعوان بالمهارات اللازمة والمعرفة المتخصصة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية، وكذلك مراقبة الأداء المالي والتحقق من الاستخدام الأمثل للموارد.

في النهاية، فإن تعزيز القدرات الإدارية والرقابية في مجال ميزانية الجماعات المحلية يعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق تنمية محلية مستدامة وفعالة. يجب على السلطات المحلية أن تسعى باستمرار لتحسين آليات التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية لضمان تحقيق رفاهية المجتمع وتلبية احتياجاته المتزايدة.

# الفصل الثالث

## دراسة حالة تنفيذ

### ميزانية بلدية البويرة

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### تمهيد:

عمل المشرع الجزائري على ضمان استقلال البلدية وظيفياً لتوسيع مجالات تدخلها ومنحها الحرية اللازمة لمباشرة صلاحيتها والأصل أن صلاحيتها والاختصاصات الموكلة للهيئات المحلية وخاصة البلدية تتأثر من حيث مدى الاتساع بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة.

وقانون البلدية رقم 10/11 ظهر للوجود في خصم تغييرات سياسة جذرية مست الدولة ككل وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتأثر سوى من الناحية السياسية في حين أبقى على لمسات التشريعية البلدية القديمة فيما يتعلق بنطاق اختصاص البلدية، ولم يتوقف هنا بل ذهب إلى توسيع نطاق اختصاص الهيئة التنفيذية، مما جعل من رئيس البلدية هيئة تنفيذية للمجلس، وممثل للدولة وولي البلدية، وفق الشروط المحددة عن طريق القوانين والتنظيمات المعمولة بها.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### المبحث الأول: التعريف ببلدية البويرة وميزانياتها

#### المطلب الأول: تعريف بلدية البويرة

إن تاريخ إنشاء بلدية البويرة يعود الى مبادرة المارشال ماك ماهون في 28/09/1868 اعتمدها حكومة قيودون الفرنسية في 07/06/1872 كانت تابعة لولاية القبائل الكبرى" تيزي وزو" ومع التقسيم الإداري لسنة 1974 أصبحت عاصمة الولاية والتي تحمل اسمها وتقلصت حدودها الإقليمية بانفصال بلديتي عين الترك وأيت العزيز عنها سنة 1981.

وتقع بلدية البويرة جنوب جرجرة على ارتفاع 550م بمفترق الطرق الجزائر قسنطينة وبوسعادة يحدها غربا عين الترك وعين الحجر وشمالا ايت العزيز وجنوباً وادي البردي والهاشمية، وشرقاً حيزر والاصنام وتاغزوت ويغلب عليها الطابع الفلاحي ماعدا مدينة البويرة ذات الطابع العمراني، تبلغ مساحتها 97 كلم2 عدد السكان 116249 نسمة حسب آخر الاحصائيات سنة 2024 واغليبتهم يتمركزون في التجمعات السكانية في مقر اقليم البلدية والبقية يتوزعون على التجمعات الثانوية: اولاد بوشية، راس البويرة، اولاد لبليل، القرية الفلاحية ثامر، قرية ذراع الخميس، عد سكان مقر البلدية هو 89247 نسمة، وحسب بعض الروايات القديمة فان الاسم الذي اعطي لبلدية البويرة مرتبط بوجود بئر كان يستعمل اثناء توقف القوافل.

ويبدو أن التسمية الامازيغية ( ثوبرتس) هي الأقدم وتتناسب مع الكلمة الامازيغية ل (فور) التي تعني أرض بور وحسب ابن خلدون فان معظم سكان قلعة بني حماد ( على بعد 20 كلم من المسيلة) أصلهم من حمزة، وقد اتى بهم حماد ابن بولوغين مؤسس القلعة الى هذا المكان رفقة سكان اخرين من منطقتي المسيلة والاوراس لغرض المشاركة في تشييدها عام 1007 ويقع المقر الرئيسي لبلدية البويرة في المقر الجديد الكائن بحي " عربي قمرابي" والذي يجمع كل المكاتب والذي تم افتتاحه في 16/04/2016 بعدما كان مقره سابقا بنهج محفوظ.

وهناك أربع مندوبيات هدفها تقريب الادارة من المواطنين وذلك في التجمعات الحضرية الثانوية مثل حي راس البويرة، حي أولاد بوشية، قرية ثامر قرية سعيد عبيد بالإضافة إلى فرعين بكل من حي 140 مسكن، وحي 1100 مسكن. اما حضيرة البلدية فتقع بحي الحظائر. كما شهدت بلدية البويرة 24 رئيس بلدية إلى يومنا هذا.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة

تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة بناء على المداولة رقم 2002/23 المؤرخة في 16 جانفي 2002 المتضمنة تعديل الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة (انظر الملحق رقم 01) ويشمل كل من:

**1- الأمانة العامة:** وتتفرع إلى مصلحتين هما: مصلحة الأمانة العامة والبريد ومصلحة الإعلام الآلي. ويتزأسها الأمين العام الذي بتنشيط إدارة البلدية تحت وصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما يقوم بتنظيم وتنسيق مختلف مصالح البلدية، ويتولى أمانة جلسات المجلس الشعبي البلدي وغيرها من المهام، كما تهتم الأمانة العامة بتسجيل البريد الصادر والوارد. وتوجد أربع مديريات رئيسية نذكرها على التوالي:

**1-1- مديرية التنظيم والشؤون العامة:** تحتوي على أربع مصالح: مصلحة التنظيم، مصلحة الشؤون الإجتماعية والثقافية، مصلحة البناء والتعمير، مصلحة البيومترية المستحدثة سنة 2015. حيث تهتم بتنظيم وسير الشؤون العامة وتتكفل بكل ما له علاقة بالطابع الإجتماعي والثقافي والرياضي على مستوى إقليم البلدية، وبمنازعاتها، وتهتم بالجانب التقني (متابعة المشاريع التنموية والبناء والتعمير) وكذا استخراج وثائق الحالة المدنية والبيومترية.

**1-2- مديرية الإدارة والمالية:** تتكون من ثلاث مصالح: مصلحة التراث، مصلحة المالية، مصلحة المستخدمين، يتم على مستواها العمل على إعداد ميزانية البلدية الأولية والإضافية والحساب الإداري، وكل ما له علاقة بالجانب المالي للبلدية من إيرادات ونفقات، وغيرها، كما تهتم بمجال الصفقات العمومية، وكل ما هو مرتبط بممتلكات البلدية المنقولة وغير المنقولة، ناهيك عن إتباع المسار المهني للموظفين والمتعاقدين.

ونشير إلى المكتب الذي هو موضوعنا، المتمثل في مصلحة المالية وتتكون من مكتبين فرعيين هما:

**1-2-1- مكتب الميزانية والمحاسبة:** يقوم بإعداد وتحضير الميزانية الأولية للبلدية، قبل بداية السنة المالية للمصادقة عليها قبل 31 أكتوبر من السنة الجارية وإعداد الميزانية الإضافية قبل 15 جوان حسب نتائج الحساب الإداري طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 12-215. ويضم مكتبين فرعيين:

**-مكتب فرعي للتسيير:** تتمثل مهامه في نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية ومداخل البلدية بموجب القوانين، وكل ما يتعلق بمصاريف تسيير مصالح البلدية.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

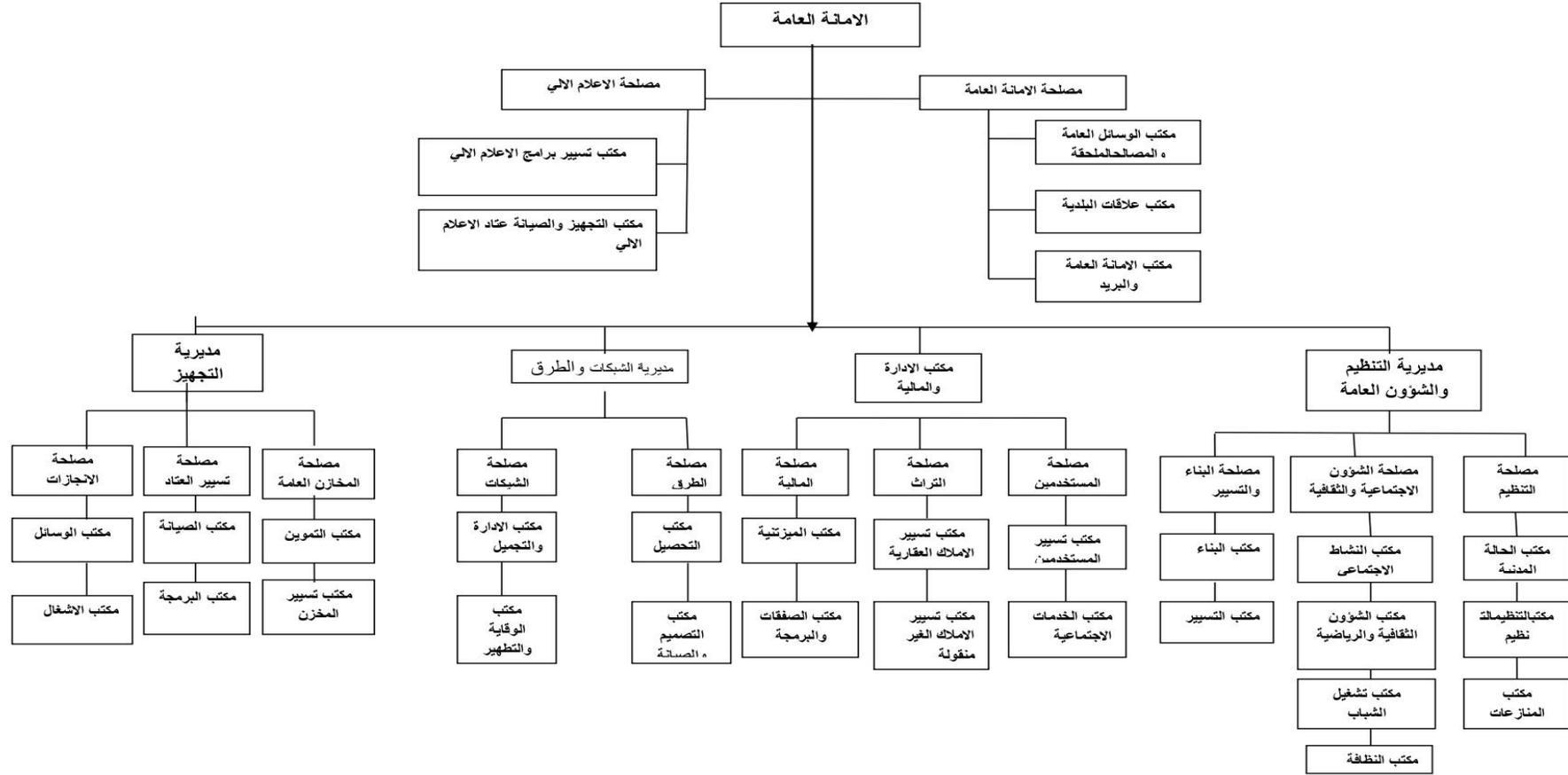
-مكتب فرعي للتجهيز: يقوم لصالح البلدية مثل التجهيزات وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى...إلخ. بالإضافة إلى برامج حساب الغير يقوم بإنشاء مؤسسات عمومية تابعة لها، تمويل مشروعات مشتركة ويكون إما تمويلا ذاتيا، أو على شكل إعانات خارجية .

**1-3- مديرية الشبكات والطرق:** تتكون من مصلحتين، مصلحة الطرق، ومصلحة الشبكات، حيث تهتم هذه المديرية بترميم الطرق والمسالك العمومية ودهن مستلزماتها ووضع إشارات المرور وحفظها، وجمع القمامات المنزلية وتنظيف كل من الأماكن العمومية، شبكة الصرف الصحي...إلخ.

**1-4- مديرية التجهيز والأشغال:** تتكون من ثلاث مصالح، مصلحة المخازن العامة، ومصلحة تسيير العتاد، ومصلحة الإنجازات. حيث تتولى عملية تمويل البلدية بمختلف الوسائل وإعداد دراسة تقنية.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة



المصدر: بلدية البويرة، ولاية البويرة

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### المطلب الثالث: ميزانية بلدية البويرة

ميزانية البلدية هي وثيقة مالية تحدد الإنفاق والإيرادات المتوقعة للبلدية خلال فترة زمنية محددة، عادةً تكون لسنة واحدة.

1- **الميزانية الأولية: (BP)** تعتبر المبالغ المالية المسجلة بالميزانية الأولية سواء في جانب الإيرادات أو في جانب النفقات مجرد توقعات وتقديرات. (Prévisionnelle) ويتم إعدادها قبل بدء السنة المالية، ويصوت المجلس الشعبي البلدي عليها قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها، ويبدأ العمل بها ابتداءً من 01 جانفي من السنة الجديدة، ويتم تعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية.

2- **الميزانية الإضافية: (BS)** تعد الميزانية الإضافية في نهاية السداسي الأول من السنة، التصويت عليها قبل 15 جوان من كل سنة. والعمل بالميزانية الإضافية مباشرة بعد مصادقة السلطة الوصية عليها ويمتد تنفيذها إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة إلى عمليات التصفية والدفع، وإلى غاية 31 مارس بالنسبة إلى عمليات تصفية المداخل وتحصيلها ودفع النفقات. ويسمى فتح الاعتمادات المصادق عليها على انفراد في حالة الضرورة «اعتمادات مفتوحة مسبقاً وإذا جاءت قبل الميزانية الإضافية أو ترخيصاً خاصاً» إذا جاءت بعدها. وتتمثل عملية التعديل فيما يلي:

- تعديل بعض التقديرات في النفقات والإيرادات التي تضمنتها الميزانية الأولية.
- توظيف المداخل الجديدة التي لم تكن معروفة وغير مقدرة تقديراً دقيقاً أثناء إعداد الميزانية الأولية.
- إعادة توظيف الأموال الباقية من الميزانية الأولية.
- تعديل التوزيع المالي.
- إضافة بعض النفقات الجديدة التي تتطلبها المرحلة المقبلة بتزويد بعض الأبواب أو المواد الجديدة في الميزانية.
- ترحيل نتائج السنة المالية السابقة.
- تصفية مشاريع التجهيز التي تم إنجازها، أو تحويل المشاريع التي لم يتم إنجازها إلى مشاريع أخرى.

3- **التصويت على الميزانية:** يتولى الأمين العام للبلدية، بسلطة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية ويقدمه رئيس المجلس الشعبي البلدي للمجلس للمصادقة عليه. يقوم المجلس الشعبي البلدي بالتصويت على الميزانية، مع إمكانية إدخال تعديلات في قسم التسيير، والتصويت على كل باب ومادة على

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

حدة في قسم التجهيز. أما بالنسبة للميزانية الإضافية، يتم التصويت فقط على التعديلات الجديدة المدخلة عليها بدون ترحيلات في قسم التجهيز.

### 4-المصادقة على الميزانية:

بعد تصويت من طرف المجلس الشعبي البلدي، ترفق الميزانية بمداولة المجلس وبالملحقات المحاسبية وترسل إلى دائرة البويرة، ويتم المصادقة عليها من طرف رئيس الدائرة بعد مراقبتها جيدا، حيث أن المصادقة على المداولة تكون كلية وليست جزئية.

### 5 -إعداد الحساب الإداري (CA)

يتم اعداد الحساب الإداري في كل نهاية من شهر أفريل من كل سنة وهو عبارة عن وثيقة محاسبية تعد من طرف الأمر بالصرف، ويتضمن الحساب الإداري العمليات الحسابية الإدارية للمبالغ المالية التقديرية المسجلة في الميزانية، المبالغ المالية المصروفة والمبالغ المالية الباقية للإنجاز المعنية بإعادة توظيفها في الميزانية الإضافية. كما يتضمن تسوية عمليات التحويل لبعض المبالغ المالية من مادة إلى مادة ومن باب إلى باب آخر التي تم تعديلها (ترخيص خاص).

### المبحث الثاني: مراحل اعداد ميزانية بلدية البويرة

اعداد ميزانية البلدية يتطلب عملية منهجية تفصيلية تشمل العديد من الخطوات الأساسية. يبدأ الأمر بتحديد الأهداف المالية والبرامج الأساسية التي يجب تمويلها، تليها عملية جمع وتحليل البيانات المالية والاقتصادية ذات الصلة. بعد ذلك، يتم إعداد مشروع الميزانية وتقديمه للموافقة النهائية من قبل الجهات المختصة. تتضمن هذه العملية أيضًا مراجعة ومتابعة دورية لأداء الميزانية وتعديلها حسب الحاجة

### المطلب الأول: نفقات الجماعات المحلية

تُصنّف النفقات البلدية إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار.

**1 -نفقات التسيير:** تشمل النفقات التي يتم استخدامها لتشغيل البلدية وصيانة أعمالها اليومية، مثل أجور الموظفين، وتكاليف الصيانة، والمساهمات المقررة على الأملاك والمداخل البلدية، وغيرها وهذا ما جاء في صريح العبارة حسب المادة 198 من القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية،

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

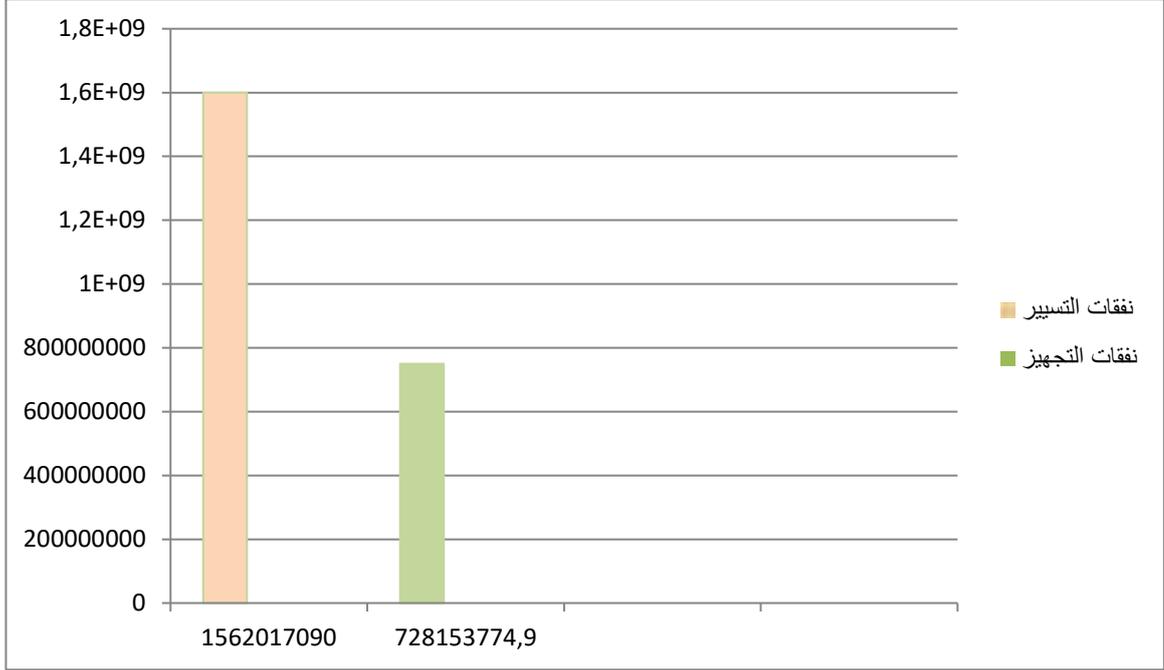
2- **نفقات التجهيز والاستثمار:** تشمل النفقات التي يتم استخدامها لتحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، مثل تحسين الطرق، وإعادة تهيئة المنشآت البلدية، وتمويل مشاريع جديدة تخدم المجتمع المحلي حسب المادة 198 من القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية.

**جدول رقم 01:** نفقات قسم التسيير والتجهيز لبلدية البويرة لسنة 2023 (الوحدة دج)

المبالغ	نفقات التسيير
169 938 452.87	سلع ولوازم
276 176 692.43	أشغال وخدمات خارجية
404 873 000.00	مصاريف التسيير العام
562 813 145.50	مصاريف المستخدمين
402 000.00	ضرائب ورسوم
90 655 709.00	منح واعانات
37 077 700.73	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير
20 080 385.14	الاقتطاع
<b>1 562 017 090.11</b>	<b>إجمالي نفقات التسيير</b>
7 349 460.00	نفقات التجهيز
199 465 060.56	تكاليف الدراسات والأبحاث
521 339 254.30	الأشغال الجديدة وتصليات كبرى
<b>728 153 774.86</b>	<b>إجمالي نفقات التجهيز</b>

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

الشكل رقم 02 : نفقات قسم التسيير والتجهيز لبلدية البويرة لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الجدول رقم 01، والشكل رقم 01، نجد أن بلدية البويرة توجه نفقاتها لتغطية نفقات التسيير، التي تقارب 70% من مجمل النفقات، كما أن نفقات المستخدمين لبلدية البويرة في حدود 36.06% مما يدل على أن نفقات البلدية تستنزف أكثر في تغطية نفقات المستخدمين مقارنة بالنفقات الأخرى.

### المطلب الثاني: إيرادات الجماعات المحلية

**1 - إيرادات التسيير:** تنص المادة 195 من قانون البلدية على أنه إيرادات التسيير تتكون من:

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول به،
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.
- رسوم وحقوق مقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها،
- ناتج ومدخيل أملاك البلدية،

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

- 2 - **إيرادات التجهيز والاستثمار:** إيرادات التجهيز والاستثمار في البلدية تشمل مصادر التمويل التي تُستخدم لتطوير وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المجتمع المحلي. تتضمن هذه الإيرادات عدة مصادر رئيسية، منها:
- **الإعانات الحكومية:** التمويل المقدم من الحكومة المركزية أو الإقليمية لدعم مشاريع البنية التحتية والتطوير في البلديات.
  - **الضرائب المحلية:** الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الممتلكات والأعمال داخل نطاق البلدية.
  - **القروض:** الأموال التي تقرضها البلدية من المؤسسات المالية لتمويل مشاريع التجهيز والاستثمار.
  - **التمويل الذاتي:** الفائض المالي من الميزانية التشغيلية للبلدية الذي يُستخدم في مشاريع التجهيز والاستثمار.
  - **الشراكات العامة والخاصة:** التعاون مع القطاع الخاص لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.
  - **الهبات والتبرعات:** المساهمات المالية المقدمة من الأفراد أو المنظمات لدعم مشاريع محددة في البلدية.
  - **إيرادات الأصول البلدية:** الدخل المتحقق من تأجير أو بيع الممتلكات البلدية.

### جدول رقم 02 : إيرادات قسم التسيير بلدية البويرة (دج)

المبالغ	اسم الحساب	الحساب
500 000.00	منتجات الاستغلال	70
124 000 000.00	ناتج أملاك العمومية	71
249 492 78.00	تحصيلات وإعانات	73
286 200 000.00	ممنوحات صندوق التضامن البلدي	74
70 538 528.00	ضرائب غير مباشرة	75
312 125 .00	ضرائب مباشرة	76

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

641		
2 000 000.00	نتاج استثنائي	79
291 658 882.46	نتاج السنوات السابقة	82
728 153 774 .86	إيرادات قسم التجهيز والاستثمار	
497 231 707.36	الفائض المرحل	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بلدية البويرة.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن المبلغ لتمويل نفقات سنة 2023 مزود بالفائض المرحل من السنة السابقة مقارنة بحجم الإيرادات، بالإضافة إلى إيرادات قسم التسيير، كما نجد إيرادات حساب 70 متوجات الاستغلال، وحساب 71 ناتج أملاك العمومية، والمبالغ المرحلة والتي لم تصرف في سنة 2022 .

### المبحث الثالث: الرقابة على ميزانية التجهيز والاستثمار

سنتطرق في هذا المبحث إلى الرقابة على أحد العمليات المنجزة من طرف بلدية البويرة لتبيان كيفية تنفيذ الميزانية خاصة ما يتعلق بصرف نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار.

### المطلب الأول: الرقابة على تنفيذ نفقات قسم التسيير

سنتطرق إلى عملية صرف النفقة بلدية البويرة والمتمثلة في فواتير الكهرباء والغاز على صفقة طلبات وفق المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

حيث عرض مشروع صفقة طلبات الخاصة باستهلاك الكهرباء والغاز على مجلس الشعبي البلدي بتاريخ 2022/11/13 والتي مبلغها الحد الأدنى 26 750 000.00 والحد الأقصى 64000000.00 للسنة المالية 2023، والقابلة للتجديد لمدة 5 سنوات عن طريق مقرر يبلغ لمؤسسة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، وتمت المصادقة على المداولة من طرف السلطة الوصية (الدائرة) بتاريخ 2022/11/24.

ثم عرض مشروع الصفقة على لجنة الصفقات العمومية بتاريخ 2023/03/21 أين تم منح التأشير بعد ذلك تم الالتزام بمشروع الصفقة من طرف المراقب الميزانياتي وتسديد جميع فواتير الكهرباء والغاز لسنة 2023.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

في بداية سنة 2024 وبعد المصادقة على الميزانية الأولية 2024 قامت البلدية بتجديد صفقة طلبات الخاصة بالكهرباء والغاز للسنة المالية 2024 بموجب المقرر رقم 194 وتم تبليغه لمؤسسة سونلغاز.

1- **رقابة المجلس الشعبي البلدي:** يتم التوقيع على بطاقة الالتزام من طرف الأمر بالصرف بعد الرقابة من طرف المجلس الشعبي البلدي، حيث تقوم مصلحة المالية بإعداد بطاقة الالتزام مع التأكد من:

- تسمية البلدية
- نوع الميزانية (ق تس أو ق تج)
- السنة الحالية
- القسم، المادة، الباب والباب الفرعي
- نوع البطاقة
- مبلغ العملية
- الرصيد القديم والرصيد الجديد
- بعدها يتم تحويل بطاقة الالتزام إلى مصالح الرقابة الميزانية.

### 2- الرقابة المراقب الميزانياتي

تتم الرقابة القبلية من طرف المراقب الميزانياتي بدائرة البويرة حيث يتم التأكد من ما يلي:

- صحة النفقة
- الرقم التسلسلي لبطاقة الالتزام
- التأكد من السنة المالية
- التأكد من تغطية الرصيد القديم للعملية
- بعد التأكد يقوم المراقب الميزانياتي التأشير على بطاقة الالتزام، وترسل نسخة إلى الأمر بالصرف.

### 3- رقابة الأمر بالصرف

بعد استلام بطاقة الالتزام، يقوم العون المكلف بمصلحة المالية بإعداد حوالة الدفع (ملحق 02)، كشف الحوالات (ملحق رقم 03)، تمضى وتؤشر من طرف الأمر بالصرف وتحويل إلى أمين الخزينة البلدية مع الوثائق التبريرية للنفقة.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### 4 -رقابة المحاسب العمومي

يقوم المحاسب العمومي بالتأكد من نطاق الالتزام وحوالة الدفع ومدى مطابقتها لهذا النطاق، وختم الأمر بالصرف. كما يراجع تأشيرة المراقب المالي، ويحسب المجموع العام لكشف الحوالات، ثم يقوم بالإمضاء ووضع الختم ودفع قيمة النفقة.

### المطلب الثاني: الرقابة على ميزانية التجهيز والاستثمار

نفقات التجهيز والاستثمار في ميزانية البلدية هي الأموال التي تُخصص لتحسين وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة في نطاق البلدية. تشمل نفقات التجهيز شراء المعدات والآليات اللازمة لصيانة الطرق والشوارع، وتجهيز المرافق العامة مثل المدارس والمراكز الصحية والمنتزهات. أما نفقات الاستثمار، فتركز على بناء وتطوير الطرق والجسور والمباني العامة، وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وإنشاء المساحات الخضراء والحدائق العامة، وسنتطرق أحد المشاريع والمتمثل في اقتناء أدرج حديدية لفائدة المدارس الابتدائية، ضمن صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية CGSCL .

### 1- رقابة لجنة البلدية للصفقات العمومية

تختص لجنة البلدية للصفقات العمومية بالإشراف على جميع الصفقات والمشتريات التي تجريها البلدية لضمان الامتثال للأنظمة والقوانين المعمول بها. تشمل اختصاصاتها تقييم العطاءات المقدمة، التحقق من شفافية وشرعية عمليات الشراء بهدف حماية المال العام وضمان كفاءة استخدام الموارد لتحقيق التنمية المستدامة.

### 2-الاعلان

تعلن البلدية عن طلب عروض مفتوح في جريدتين رسميتين، بلغتين مختلفتين، العربية والفرنسية، وهما الجزائر الجديدة و Planète sport لمدة 08 أيام. تقوم المؤسسات المهتمة بسحب دفتر الشروط لدى مكتب الصفقات العمومية بالبلدية مقابل دفع مبلغ 3000.00 دج عن كل دفتر.

### 3 -رقابة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض:

قامت لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بتاريخ 2022/08/28 بفتح عشرة (10) عروض، وتدون وتتأكد من الوثائق والملفات كما يلي:

- دفتر الشروط مملوء ومؤشر من طرف العارض؛

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

- التصريح بالاكنتاب ممضى ومؤشر .
- رسالة العرض ممضى ومؤشر .
- التصريح بالنزاهة ممضى ومؤشر .
- نسخة من السجل التجاري .
- نسخة من شهادة السوابق العدلية .
- نسخة من مستخرج الضرائب .
- نسخة من شهادة الإيداع القانوني لحسابات الشركة .
- نسخة من القانون الاساسي للشركة .
- نسخة من رقم التعريف الجبائي .
- وثائق أخرى .

بعد التأكد من قابلية التأهيل المنصوص عليها في دفتر الشروط، تم تقييم العروض التقنية والمالية يوم 2022/09/11 حسب ما هو منصوص عليه في دفتر الشروط.

### 3-1- العرض التقني 100 نقطة مقسمة كما يلي:

- نوعية الأدرج : 50 نقطة؛
- أجال التوريد: 20 نقطة؛
- عرض مالي: 30 نقطة؛

النقطة الاقصائية 50 نقطة، حيث تم اقصاء أربعة عروض كونهم تحصلوا على نقطة أقل من النقطة الاقصائية.

### 3-2- العرض المالي

تم إسناد المشروع من قبل اللجنة إلى العارض رقم 02، صاحب أقل عرض بقيمة 42,340,000.00 دج ومدة تنفيذ 10 أيام. تم الإعلان عن المنح المؤقت في جريدة الجزائر الجديدة و Planète Sport بتاريخ 14/09/2022. مع انتهاء مدة الطعون المقدره بعشرة أيام وعدم تلقي أي طعن، تم إرسال الملف إلى مديرية الإدارة المحلية للتسجيل النهائي وإضافة تكاليف الإشهار. بعد وصول مقرر التسجيل النهائي، تم الشروع في عملية التعاقد مع المتعامل المتعاقد.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### 4 - رقابة المجلس الشعبي البلدي:

عُقدت جلسة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية البويرة في 14 ديسمبر 2022 لمناقشة والمصادقة على مشروع معين. تمت المصادقة بالإجماع على عرض الرئيس، حيث وافقوا على إبرام صفقة مع المتعامل المؤهل بمبلغ 42,340,000.00 دج ولمدة توريد تبلغ 10 أيام. تم تحرير وتوقيع مداولة المؤشرات من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي.

### 5 - رقابة السلطة الوصية

تم إرسال نسخة من المداولة إلى رئيس دائرة البويرة للمراقبة والاطلاع على جميع التفاصيل والمراحل المتبعة في العملية. يهدف ذلك إلى ضمان تنفيذ قانوني وشفاف للمشروع، وبعد التأكد من صحة الإجراءات، يقوم بالتأشير على المداولة.

6 - عرض الصفقة على لجنة الصفقات العمومية بتاريخ 2022/12/28، لإبداء الرأي والموافقة.

### 07 - رقابة المراقب الميزانياتي:

تقوم مصلحة الإدارة والمالية لبلدية البويرة بإرسال الوثائق الثبوتية التالية:

- نسختين من بطاقة الالتزام رقم 01، ويبلغ مقرر التسجيل المرسل من الإدارة المحلية لولاية البويرة ممضاه من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- نسخة من مقرر التسجيل يكون ممضى من طرف الوالي، أو ممثله؛
- مقرر لجنة الصفقات العمومية يكون مؤشر عليها من طرف رئيس لجنة الصفقات العمومية.
- نسختين من بطاقة الالتزام رقم 02، مشروع الصفقة ممضى من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي،
- يقوم المراقب الميزانياتي بفحص هذه الوثائق بالشكل التالي:
- التأكد من صفة الأمر بالصرف؛
- وجود تأشيرة اللجنة البلدية للصفقات العمومية؛
- توفر الاعتمادات المالية؛
- التأكد من صفة وإمضاء المتعاقد؛
- التأكد من مطابقة اسم المتعاقد ومبلغ المشروع ورخصة البرنامج؛
- بطاقة الالتزام رقم 01 يجب أن تتطابق مع مبلغ التسجيل المحدد.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

- تأكد من تطابق المبلغ الإجمالي في بطاقة الالتزام رقم 02 مع مبلغ الصفقة، وتحقق من صحة الأمر بالصرف وتاريخه.
  - يراقب عمليات توزيع مبلغ الصفقة ويفصلها في عقر التسجيل، بالتأكد من تطابق رمز مشروع الصفقة مع رمز رخصة البرنامج ورمز بطاقة الالتزام ورمز التسجيل.
  - عملية الرقابة الميزانية تأخذ عادة 10 أيام ويمكن تمديدها إلى 20 يوماً في حال تعقيد الملفات.
- يؤشر المراقب الميزانية على بطاقة الالتزام والصفقة، حيث يرسل نسخة من مشروع الصفقة وبطاقة الالتزام المؤشرتين إلى بلدية البويرة.

### 8- رقابة الأمر بالصرف (رئيس المجلس الشعبي البلدي):

رئيس المجلس الشعبي البلدي، المسؤول عن رقابة الأمر بالصرف، يقوم بالتحقق من توقيع المراقب الميزانية على الصفقة، وصدور أمر بالخدمة الموقع من قبله، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ التوريدات في الآجال المحددة بالتنسيق مع المتعامل المتعاقد، وبمراقبة مسؤول من المخزن.

تُقَاطع نسبة 5% من مبلغ كشف اللوازم كحسن نية، ويتم استرداد هذا الاقتطاع بعد شهر من تاريخ استلام الصفقة النهائي وامتثال الممون لجميع التزاماته. يقوم قسم الإدارة والمالية بإجراء التصفية بناءً على وضعيات الأشغال وأوامر الخدمة، مع التأكد من توفر جميع الوثائق اللازمة، بما في ذلك تأشيرة المراقب الميزانية على الصفقة، والوثائق الثبوتية، واعتماد حساب البيان الوضعي للأشغال والتأكد من مطابقته للكشف الكمي والتقديري للصفقة.

وبعد إضاؤها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ترسل الى المحاسب العمومي .

### 9- رقابة أمين الخزينة:

بعد أن يتأكد المحاسب العمومي لبلدية البويرة من توفر كل الوثائق الثبوتية، يقوم بفحص مضمونها والتأكد مما يلي:

- سجلات الدفع والاستلام.
- الفواتير والفواتير الضريبية.
- القيود المحاسبية.
- التقارير المالية.
- المستندات الداعمة.

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

---

- التقارير الداخلية والخارجي.
- التأكد من أوامر الخدمة (انطلاق، استئناف)؛
- التأكد من عدم وجود معارضة للدفع كالحجر على الحساب بمقتضى حكم قضائي.

بعد الفحص الدقيق، يقوم أمين الخزينة في البلدية بالتأشير على حوالة الدفع والتحقق من أهلية المستفيد للحصول على الإبرام في نمة البلدية. بعد ذلك، يقوم المحاسب بتحويل المبلغ إلى الحساب البنكي للمتعامل ويحتفظ بنسبة 5% كإقتطاع ضمان حتى مرور شهر من تاريخ استلام المشروع النهائي. بعد استلام المشروع النهائي، تقوم البلدية بإعداد وثيقة رفع اليد عن مبلغ الضمان .

## الفصل الثالث: دراسة حالة تنفيذ ميزانية بلدية البويرة

### خلاصة الفصل:

تعتبر ميزانية البلدية المرآة التي تعكس نشاطها من خلال اعدادها لجدول مالي يشمل جانبين ( إيرادات متوقع الحصول عليها ونفقات المتوقع صرفها في سنة معينة، ولكي توفق هذه البلدية في تحقيق تنمية مستدامة ، قمنا في دراستنا إتباع بعض الإجراءات التي تقوم على أساسها الوصول إلى الأهداف المبرمجة حيث استهلنا دراستنا حول كيفية تحضير وإعداد ميزانية البلدية، وتبين أن الميزانية تحضر وتبنى وفقا لتقديرات المتمثلة في إيرادات البلدية ومن خلالها تحدد النفقات اللازمة حسب الإمكانيات والبرامج التنموية ذات الأولوية ومدى تحصيلها للإيرادات.

حيث يتم تحضيرها ثم ايداعها للتصويت من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي ثم المصادقة عليها من طرف الوصاية (رئيس الدائرة أو الوالي) وهذا حسب الكثافة السكنية لكل بلدية، حتى تكون جاهزة للتنفيذ، ويقوم بتنفيذها جهازين مستقلين هما الأمر بالصرف والمحاسب العمومي وتكون على مرحلتين (إدارية ومحاسبية)، وعلى ضوء هذه العملية تجسد البرامج التنموية المبرمجة للوصول إلى الأهداف المسطرة ولا يكون ذلك إلا بإجراءات رقابية يقوم عليها أعوان مكلفون بتنفيذها .

خاتمة

## خاتمة

تعتبر الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية من الأمور الحيوية التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية. تناولت هذه الدراسة بالتفصيل الآليات والإجراءات المعتمدة في الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية، وسعت إلى استكشاف التحديات التي تواجه هذه العملية. وقد تم تحليل البيانات المستمدة من مختلف المصادر، بما في ذلك التقارير الرسمية والمقابلات مع المسؤولين، بهدف تقديم تقييم شامل وموضوعي للوضع الحالي.

تطرقت الدراسة إلى أهمية الرقابة في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وركزت على دور الأجهزة الرقابية في تحقيق هذه الغاية. كما تناولت الدراسة إطاراً زمنياً محدداً واعتمدت على مناهج بحثية متعددة للوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة.

### 1. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقاً مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقاً فيما يلي:

- اختبار الفرضية الأولى: خلصت الدراسة إلى أن آليات الرقابة الحالية تؤدي إلى الشفافية.
- اختبار الفرضية الثانية: كشفت الدراسة عن عدة تحديات تواجه الأجهزة الرقابية، من بينها: نقص الكوادر المؤهلة: نفتقر العديد من الأجهزة الرقابية إلى عدد كافٍ من الكوادر المدربة والمؤهلة للقيام بمهام الرقابة، ونقص في التنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة، مما يؤدي إلى تضارب في الإجراءات وعدم الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. ويجب تطوير الأنظمة والأدوات التكنولوجية المستخدمة في عمليات الرقابة لضمان دقة وسرعة جمع البيانات وتحليلها.
- اختبار الفرضية الثالثة: تعتبر الرقابة فعالة في الحفاظ على المال العام وهي صحيحة ويظهر ذلك في مدى تنفيذ ميزانية البلدية، والتي تخضع في تنفيذها إلى عدة جهات مختصة تسعى بدورها إلى حماية الأموال العمومية من الإسراف والتبذير.

### 2. نتائج الدراسة:

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- فعالية متوسطة للآليات الحالية: الآليات والإجراءات الحالية للرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية تحقق نتائج متوسطة ولا تفي بالكامل بالغرض منها.
- تحديات متعددة: تواجه الأجهزة الرقابية عدة تحديات تؤثر على أدائها، أبرزها نقص الكوادر المؤهلة وضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

## خاتمة

- دور المجتمع المدني: يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في تعزيز الرقابة من خلال المشاركة الفعالة ونشر الوعي حول أهمية الشفافية والمساءلة.

### 3. اقتراحات الدراسة:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- **تطوير وتحديث التشريعات:** ينبغي العمل على تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية لضمان ملاءمتها للتطورات الحالية ومتطلبات العمل الرقابي.
- **تعزيز التعاون والتنسيق:** من الضروري تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة لضمان تكامل الأدوار وتفاذي التداخل في المهام. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجان تنسيقية وتبادل المعلومات والخبرات بين هذه الأجهزة.
- **توفير الموارد اللازمة:** يجب على الجهات المعنية توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء مهامها بفعالية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص ميزانيات كافية وتوفير التدريب المستمر للكوادر البشرية.
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة:** تشكل التكنولوجيا الحديثة أداة هامة في تحسين فعالية الرقابة. ينبغي اعتماد نظم معلومات متطورة وأدوات تحليل البيانات لتسهيل عمليات الرقابة وضمان دقتها.
- **تقييم دوري للأداء:** ينبغي إجراء تقييم دوري لأداء الأجهزة الرقابية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. يمكن أن تشمل هذه التقييمات مراجعة السياسات والإجراءات المتبعة وتقديم توصيات للتحسين.

### 4. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلاً، منها:

- تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية في الجماعات المحلية: دراسة تطبيقية.
- تطور نظم المعلومات المالية لتعزيز الرقابة ميزانية الجماعات المحلية.
- أثر التدقيق الخارجي على كفاءة إدارة الموارد المالية في الجماعات المحلية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### 1. المراجع باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

1. ابراهيم بن داود، الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة\_مصر، 2010.
2. بو عمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع، ب. ط، 2010.
3. حسام أبو علي العجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، ط2، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004.
4. خالد شحادة الخطيب ومحمد خالد المهاني، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
5. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، منشورات الدائرة الاعلامية في المجالات النواب، بغداد، العراق، 2008.
6. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة) الطبعة الأولى 1435 هـ دار حامد للنشر والتوزيع عمان-الأردن.
7. عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004
8. قدوج حمامة، عملية إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
9. قصير مزياني، مبادئ القانون الجزائري، مطبعة عمار قرفي باتنة.
10. محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
11. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2007.
12. محمد علي عباس، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
13. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا-طرابلس، 1994.
14. مسعي، محمد. المحاسبة العمومية. دار الهدى. الجزائر. 2003.
15. مولود ديدان، أبحاث في الإصلاح المالي، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

#### 2- أطروحات الدكتوراه:

1. أحمد سويقات، الرقابة على أعمال الإدارة العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر 2014/ 2015.

## قائمة المراجع

2. زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القانون كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2001.

### 3- رسائل الماجستير:

1. نبيل قطاف، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية علوم الاقتصادية. 229 والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

2. هشام سلوقي، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكرة التخرج من المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006.

### 4- المراسيم والقوانين والتقارير:

1. القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

2. القانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، يتضمن قانون البلدية.

3. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

4. القانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

5. المرسوم الرئاسي 15-247، مؤرخ في 20 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

6. المرسوم التنفيذي رقم 08-272، المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية.

7. وزارة المالية، التعليم رقم 9658، المؤرخ في 15 ديسمبر 2022

### 5- الملفات والمواقع الإلكترونية:

1. <https://pzek0vadtseuz6xouxdruw.on.driv.tw/Space> , consulter le mardi 02/04/2024, 16.00 pm.